

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٤٠
المعقودة يوم الاثنين
١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY

JAN 17 1991

محضر حرفي للجلسة الأربعين

(نيبال)

السيد رانا

الرئيس :

المحتويات

- مسألة أنتاركتيكا : المناقشة العامة ، والنظر في مشاريع القرارات
والبت فيها

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.40
17 December 1990
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠البند ٦٧ من جدول الاعمالمسألة أنتاركتيكا : المناقشة العامة ، والنظر في مشاريع القرارات والبت فيها

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعلم أعضاء هذه اللجنة تماما أن منطقة أنتاركتيكا ظلت دائما ، وينبغي أن تظل إلى الأبد ، موصوفة بوصفها منطقة سلم لا نووية منزوعة الطابع العسكري ، منطقة لن تخضع أبدا لأي شكل من أشكال الأنشطة العسكرية .

وفي هذا السياق ، أود أيضا أن أشير إلى أن هناك قلقا كبيرا حيال بيئة أنتاركتيكا أعرب عنه في المجتمع الدولي وغطته وسائل الاعلام على نطاق واسع خلال العام الماضي . فضلا عن ذلك ، يبيّن البحث العلمي الجاري أن نظام أنتاركتيكا المعقد وظروفها المناخية الفريدة لهما أهمية حيوية بالنسبة للحياة على هذا الكوكب . بل إن الاختلالات الصغيرة نسبيا فيها يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على الظروف المناخية في جميع أنحاء العالم ، وتؤثر في نهاية المطاف على سلسلة الاغذية العالمية . وهذا يوضح بجلاء ترابط مصالح الدول في هذه المنطقة الهشة وأشار ذلك على السلم والامن الدوليين .

(الرئيس)

وتبيّن المحاضر أن مداولات اللجنة في الماضي قد أسهمت اسهاما ايجابيا جدا ومفيدا في تفهم هذه المشاغل ومعرفة الطابع الفريد لآخر قارات العالم . وفي ظل هذه الخلفية ينبغي توسيع مناقشاتنا حول مستقبل أنتاركتيكا بما يخدم صالح البشرية جمعاء وبما يتسق مع أحدث التطورات الايجابية .

وبالتالي ، أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى تقريريّ الأمين العام الواردين في الوثيقتين A/45/458 و A/45/459 والمعرضين على اللجنة الآن ، وهما يتناولان بعض مسائل المحددة التي أثيرت في العام الماضي في القرارين ١٢٤/٤٤ ألف و ١٢٤/٤٤ باء . وسيحتاج للجنة ثلاثة أيام . أي ست جلسات في الجملة - تخصص للمناقشة العامة والمنظر في هذا البند واتخاذ اجراء بشأنه . وكما قررت اللجنة ، فإن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات في إطار البند ٦٧ هو اليوم ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر الساعة ١٢/٠٠ ظهرا .

وكما قررت اللجنة أيضا ، تغفل قائمة المتكلمين في المناقشة العامة في إطار بند ٦٧ من جدول الاعمال اليوم الساعة ١٢/٠٠ ظهرا .

السيد لويس (انتيفوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أنها المرة الاولى التي تخاطب فيها أنتيفوا وبربودا اللجنة الاولى خلال هذه الدورة ، فسمحوا لي بأن أتقدم اليكم بأحرّ التهاني القلبية ، ياسيدي ، بمناسبة انتخابكم رئيسا . وأنا واثق من أنكم ستستثمرون في قيادة مداولات هذه اللجنة بالقدرة والمهارة والكيرتين اللتين أبديتموهما حتى الآن .

لقد قيل الكثير حقا وأنجز الكثير منذ أن نوقشت مسألة أنتاركتيكا في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . وقد منح هذا الامل والتشجيع للأمم والشعوب خارج نظام الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا . وأسعد وفدي حقا أن سمع إلى وزير خارجية بلجيكا وهو يوضح موقف بلاده في بيان السياسة العامة الذي أعلاه في المناقشة العامة في الدورة الخامسة والاربعين . فبينما أكد من جديد أن دعمه تؤيد معاهدة أنتاركتيكا الحالية ، أبرز أنه :

"ولا يكفي أن نحول القارة إلى منطقة سلمية خالية من الأسلحة النووية ، إذ علينا أن نعزز من الحماية البيئية لهذا الاقليم المعرض للآذى بصورة خاصة" .

وقد أعلن باقتناع أن حماية البيئة هي كفاح يومي ، وأن بلجيكا ، أخذت زمام المبادرة في اعتماد التشريعات التي تحظر على مواطنيها المشاركة في استغلال أي موارد طبيعية في أنتاركتيكا . وكانت أنتاركتيكا هي آخر المسائل الكبرى التي تناولها وزير الخارجية في بيانه ، الذي اختتمه بقوله :

"وبالمثل نتوقع من نظام أنتاركتيكا أن يبذل أكبر جهد ممكن وأن يتخذ التدابير اللازمة لحماية مستقبل القارة من أي أخطار . وينبغي أن توفر أطراف المعاهدة المزيد من المعلومات الأفضل حول الاجراءات التي اتخذتها ، وخاصة في الأمم المتحدة" .

وقد كان البيان يتسم بأهمية كبيرة ، فهي المرة الأولى منذ مناقشة مسألة أنتاركتيكا في الأمم المتحدة ، التي ترى فيها دولة هي طرف استشاري في معاهدة أنتاركتيكا من المناسب أن تعلن صراحة أمام مجتمع الأمم أنه ينبغي توفير معلومات أفضل عن الاجراءات التي تتخذها الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا "وخاصة في الأمم المتحدة" .

وقد كشفت شهادة كيرتس بولن ، مساعد وزير الخارجية للمحيطات والشؤون العلمية والبيئية الدولية ، أمام اللجنة الفرعية لحقوق الانسان والمنظمات الدولية في مجلس نواب الولايات المتحدة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، عن بعض القلق بشأن استمرار دعم الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا لاتفاقية المعادن في أنتاركتيكا فقد أعلن أنه :

"في حين أن غالبية أطراف معاهدة أنتاركتيكا مازالوا يؤيدون الاتفاقية ، بدأ البعض يدعو إلى فرض حظر على الأنشطة التعدينية . وتذكر

الحكومة ، كما قال ، المخاوف التي تثار حول الآثار المحتملة للتعيين على بيئة أنتاركتيكا . ومضى في حديثه موضحا أن الولايات المتحدة تتشاور مع غيرها من البلدان من أجل التوصل إلى حل يعيد التوافق في الآراء بين كل الأطراف حول هذه المسألة" .

وما كشفه السيد بولن من أن سياسة الولايات المتحدة في أنتاركتيكا تركز على المبادئ التي تحترمها الدول غير الأطراف في المعاهدة ، يزيد من الحيرة وعدم الفهم للسبب في عدم وضع أنتاركتيكا تحت إشراف الأمم المتحدة . وتتمثل المبادئ التي أبرزها مساعد الوزير في حماية بيئة أنتاركتيكا والنظام الأيكولوجي المرتبط بالقارة ، وضمان أن الأنشطة البشرية في أنتاركتيكا لن تؤثر بالسلب على البيئة أو تقلل من فرص دراسة ومعرفة العمليات الوطنية ذات الأهمية العالمية ، كما تتمثل في المحافظة على أنتاركتيكا كأرض للعلم ومنطقة للسلم لا تستخدم إلا للأغراض السلمية .

وصدرت اعلانات ايجابية من الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية نأمل أن تدرس بعناية في بيئة دولية حقيقية . فقد أصدر برلمان نيوزيلندا قانونا يحظر كل أنواع التعيين في منطقة روس ديبندنسي ، ويحظر أي تعيين يقوم به أي مواطن من نيوزيلندا في أي مكان في أنتاركتيكا . وقد أكدت نيوزيلندا من جديد سياستها المتمثلة في المناداة بإنشاء روضة عالمية وأبرزت أنها تود لو فرض حظر مؤسسي بات على التعيين .

وكل هذه الاعلانات والتطورات من جانب البلدان المتقدمة هي بوادر تستحق الترحيب وتدل على أنها تحاول تلبية المتطلبات التي تملئها مصالحنا العالمية . وحقيقة الوضع هو أن الحماية البيئية بحاجة إلى أن تتعزز في أنتاركتيكا ، وأن طابعها البكر تقريبا عنصر حيوي من عناصر أهميتها كمختبر علمي له قيمة خاصة لدى العالم ، وأن الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا بحاجة إلى توسيع مفهومهم ومجال أعمالهم وأهدافهم بما يتجاوز الحلقة الصغيرة المكونة ممن يشتركون حاليا على نحو مباشر أكثر من غيرهم في رسم السياسة الخاصة بأنتاركتيكا ، وأنه ينبغي أن يكون هناك تركيز للمعلومات المتمثلة بأنتاركتيكا ، وأن الأمم المتحدة هي أنسب محفل

لمتابعة ما ذكر من قبل . ولهذا ، نطلب سنويا أن يتاح للأمين العام للأمم المتحدة القيام بدور أساس في المناقشات الخاصة بانتاركتيكا وأن تُستبعد جنوب افريقيا من جميع الأنشطة في أنتاركتيكا . ونحن لا نعتبر الإبقاء على نظام بهدف حماية جنوب افريقيا المنبوذة من مجتمع الأمم التي تتمسك بمبادئ العدالة والديمقراطية والانسانية ، أمرا مفهوما أو معبرا عن الاحساس بالمسؤولية .

إن أهمية مشاركة الأمم المتحدة بشكل مباشر تتبدى بجلاء فمن الواضح جداً أن هناك حاجة إلى استعراض البرامج العلمية الجارية في أنتاركتيكا . وثمة قدر كبير من الازدواجية التي لا داعي لها ، وتبديد كبير للموارد يمكن تلافيه . وبعد ذلك قد يكون من الأجدي اجراء البحوث على أساس دولي . وهذا الاجراء من شأنه أن يقلل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية للأنشطة العلمية في القارة .

إن أية جهود تبذلها الدول غير الأطراف في المعاهدة لوضع اتفاقية بيئية شاملة بشأن حماية وحفظ أنتاركتيكا والنظم الايكولوجية المعتمدة عليها والمرتبطة بها ، لا تتعارض بالتاكيد مع اعلان لانغكاوي بشأن البيئة ، وهو الاعلان الذي صيغ أثناء اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث ، المعقود في كوالالمبور في العام الماضي . وقد اوضح الإعلان أن أي تأخير في اتخاذ اجراء لوقف التدهور المطرد في النظام الايكولوجي للأرض سوف يسبب ضررا دائما لا يمكن علاجه ، وأن أهم مشاكل البيئة التي يواجهها العالم تتمثل في "أثر الدفيئة" ، واستنزاف طبقة الأوزون ، والأمطار الحمضية ، والتلوث البحري ، وتدهور الأراضي ، وانقراض العديد من الاصناف النباتية . واعتبرف الإعلان بأن عددا كبيرا من المشاكل البيئية يتخطى الحدود والمصالح الوطنية ، ويستلزم تنسيق الجهود ، وأكد الاعتراف بأن نجاح برامج البيئة العالمية والوطنية يتطلب استراتيجيات متعاضدة كما يتطلب مشاركة والتزاما من جميع قطاعات المجتمع ، أي الحكومة ، والأفراد والمؤسسات ، وقطاع الصناعة ، والدوائر العلمية .

وقد آن الاوان لبذل جهد مكثف عالمي للتصدي للمساائل المتملة بأنتاركتيكا ، وخاصة ما يتعلق منها بالتدهور البيئي وأثره على البيئة العالمية . والواقع أن العالم يزخر بالمعلومات المتملة بالبيئة . وقد ذكر عالم التاريخ الطبيعي الفرنسي الشهير جاك كوستو :

"أن بقاء الجنس البشري يتوقف على بقاء أنتاركتيكا . إن انسكاب نـفـط في مياه أنتاركتيكا يمكن أن يغسل سلسلة الاغذية لعشرات السنين ، وذلك يؤثر علينا في نصف الكرة الشمالي" .

وتتضح لنا حقيقة الخطر حينما نتذكر أن حدوث تسرب من أحد خزانات الوقود في مراك موردو في ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، قد أسفر عن اطلاق ما يزيد عن ١٢ ٠٠٠ غالون من الوقود بالقرب من حقل وليامز . وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، غرقت السفينة باهيا باريزو بالقرب من محطة بالمر ، وشوهت كميات من زيت الديزل تتدفق نتيجة لتلف خزان وقود السفينة . وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، جنحت سفينة بيك هامبولت من بيرو في خليج فيلدز ، بالقرب من جزيرة كنغ جورج . وفي شباط/فبراير ١٩٨٩ أيضا ، ارتطمت سفينة التموين البريطانية اندوراني بأحد الجبال الجليدية بالقرب من جزيرة ديسبشن . ولهذا السبب ، نما شعور بالقلق البالغ بشأن البيئة ، وهو قلق أعربت عنه رئيسة وزراء بريطانيا العظمى في بيانها أمام الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة ، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . وذكرت رئيسة الوزراء أن عالما بريطانيا على متن سفينة في المحيط المتجمد الجنوبي أعلن أننا نشهد الآن ما يمكن اعتباره علامات تغير مناخي من صنع الانسان . وقد حدث ذلك في العام الماضي ، وأشار تصوره العالم لاستنزاف الاوزون قلقا بالغا . وإننا نعلم بالطبع أن الاوزون الذي يحتوي عليه الجزء الاعلى من الغلاف الجوي (الستراتوسفير) يمنع قدرا كبيرا من الاشعة فوق البنفسجية من الوصول إلى الأرض . ونعلم كذلك أن الافراط في التعرض لهذه الاشعة قد يسبب سرطان الجلد ، وقد أشارت الدراسات إلى أن زيادة الاشعاع يمكن أن تؤذي النباتات والاجهزة المناعية البشرية .

لقد اكتشف ثقب طبقة الاوزون فوق أنتاركتيكا ، مما حدا بالمجتمع الدولي على زيادة الاهتمام بالممارسات الجارية وعلى الحد من انتاج الغازات المدمرة للأوزون مثل غازات الكلورفلوروكربون . وباكتشاف ثقب الاوزون في عام ١٩٨٥ ، نما الوعي بأن أنتاركتيكا هي نقطة رصد لسلامة البيئة العالمية . ونظرا لبعدها ، فإنها تحتوى على بيانات عن الظروف المناخية التي سادت في الماضي مسجلة في غطاءها الجليدي ، ومن ثم فإنها تشكل معيارا لا غنى عنه لقياس مستويات عوامل التلوث والتغير المناخي العالمي . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن أنتاركتيكا تعتبر بمثابة مختبر عملاق لمعظم التجارب العلمية التي لا يمكن اجراؤها في أي مكان آخر .

وأوضح العالم البريطاني أيضا أن هناك ذوبانا كبيرا في الجليد البحري ،

مذكر :

"أن الجليد البحري يفصل المحيط عن الغلاف الجوي في مساحة تزيد على ٢٠ مليون كيلومتر مربع . وهو يعكس معظم الإشعاع الشمسي الذي يسقط عليه ، مما يساعد على تبريد سطح الأرض . وإذا انخفضت هذه المساحة ، فسيحدث ارتفاع في سرعة تسخين الأرض نتيجة لزيادة نسبة الإشعاع التي يمتصها المحيط" .

ويؤدي الجليد البحري وظائف أخرى أيضا ، كما أوضحت بعثة الدراسات القطبية التي أوفدها المؤسسة الوطنية للعلوم في عام ١٩٨٨ . فقد أعلن كورنيليوس سوليفان ، رئيس البعثة بالتناوب ، أن عددا كبيرا من النباتات والحيوانات الدقيقة يعيش في الجليد الذي يتشكل سنويا حول أنتاركتيكا . وقد وجد العلماء أعدادا كبيرة ونامية من "الكريل" الذي يتغذى على النباتات والحيوانات أحادية الخلية ويعيش في مسام الجليد . ومن الواضح أن البحر يسمح للكريل ، باستخدام حد أدنى من الطاقة ، بأن يحيا بنفسه عن الكائنات الفتاكة وأن يحيا في مرعى خصب .

والواقع أن المحيط القطبي الجنوبي غني بالانواع الطافية التي تشكل أساسا لنظام الايكولوجي البحري . ومنطقة الالتقاء التي تهبط فيها مياه المحيط القطبي الجنوبي الباردة تحت مياه المحيط الهادئ الدافئة تتيح البيئة اللازمة للزيادة السريعة في الكائنات الحية والمواد المغذية التي تنتقل مسافة آلاف من الأميال إلى شواطئ أخرى من الكرة الأرضية .

إن قارة أنتاركتيكا هي أكبر موطن آمن للحياة البرية في العالم . إنها موطن ما يزيد على ١٠٠ مليون طائر ، منها سبعة أنواع من طيور البطريق . كما أن بها ستة أنواع من الفقمة ، وهي المرعى الصيفي لخمسة عشر نوعا من الحيتان . ومياه المحيط الجنوبي تعتبر من أكثر المياه تيسيرا للتكاثر البيولوجي في العالم ، ويقوم عليها واحد من النظم الايكولوجية الغريدة البالغة التكيف والتخصص في العالم .

ومع ذلك ، فعلى الرغم من أن الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا قد دعت إلى حظر التعدين ، فإن خطر استغلال المعادن مستمر ، نظرا لأن بعض الدول لا يزال يعتبر

انتاركتيكا آخر مناجم الذهب الكبيرة في العالم . وبناء على ذلك ، فإننا نرحب بشدة بالمبادرات التي قامت بها استراليا وفرنسا ونيوزيلندا لحظر التعدين والتنقيب في انتاركتيكا والمناطق المحيطة بها . كما أننا نرحب بقرار بعض البلدان ، مثل اسبانيا وايطاليا وبلجيكا ، عدم التوقيع أو التصديق على اتفاقية تنظيم أنشطة الموارد المعدنية في انتاركتيكا .

إن أطراف المعاهدة ترد بأن هذه الاتفاقية وضعت لمنع قيام نزاحم غير منظم على موارد انتاركتيكا - وهو نزاحم سوف يهدد الامن البيئي والسياسي للقارة . لكن وضع انتاركتيكا تحت رعاية الأمم المتحدة سوف يقلل بالتأكيد حدوث هذا النزاحم إلى أدنى حد . وفضلا عن ذلك ، ما دمنا لا نقبل أي شكل للسيادة الوطنية على أي جزء من انتاركتيكا ، فلا يملك أي بلد أو مجموعة بلدان أن يصدر تراخيص تعطي الحق في التعدين . غير أن الواقع ، كما أفصحت فرنسا واستراليا هو أن نشاط التعدين في انتاركتيكا سيلحق ضررا لا مفر منه بالبيئة .

لذلك يجب عليّ أن أذكر مرة أخرى باسم أنتيفوا وبربودا حكومة وشعبها ، أن استخراج المعادن يمثل تهديدا خطيرا للبيئة . إننا لا نعتبر أن نهب قارة من القارات يعتبر عملا مسؤولا من الناحية البيئية أو الجمالية . ولنذكر أن أنتاركتيكا هي آخر تخوم المعمورة ، فإن لم يرمد وينظم بعناية دخول الانسان اليها ، فمن الممكن أن يسبب تغييرات عميقة الفور في أوضاع البحار والجو على الصعيد العالمي .

وبالرغم من ضخامة القارة ، لا يخلو من الثلج سوى ٢ في المائة من مساحتها في بعض المواسم ، تقع معظمها في جيوب صغيرة ومنعزلة حول حواف القارة ، يتنافس عليها البشر والحيوانات بحثا عن مكان ملائم . ومعظم تدخل البشر في هذه المنطقة الخالية من الثلوج والتي تبلغ ٢ من المائة من المساحة يجري بدون تفكير ولا تنسيق ، ويثبدل من جرائه جزء كبير من أراضي التوالد القيمة للعديد من حيوانات أنتاركتيكا مما يؤدي إلى تدمير أنواع النباتات والحيوانات التي تجذب العلماء والسياح إلى المنطقة . إن خطوة واحدة غير مسؤولة يمكن أن تدمر سنوات من النمو البطئ للحشائش التي تنمو بصعوبة على الصخور وسط الثلوج .

وتترتب على الأنشطة البشرية آثار مدمرة على الحياة البرية . ذلك أن الحياة البرية مضطرة إلى أن تتنافس مع القواعد ، وهذه المنافسة لغير صالحتها على الإطلاق . ففي عام ١٩٨٢ ، عندما أثيرت مسألة أنتاركتيكا في الأمم المتحدة ، كانت هناك ٢٤ محطة . وفي عام ١٩٨٩ كان هناك ٥٧ محطة تديرها ٣٠ دولة ، وهذا يمثل زيادة قدرها ٢٢ قاعدة في ست سنوات فقط .

هذا شيء مخيف ، لأنه بمقتضى معاهدة أنتاركتيكا تظفر البلدان التي تسعى إلى الحصول على مركز اتخاذ القرارات ، إلى أن تنشئ محطات علمية أو توفد بعثات علمية . وفي هذا الصدد ، فإن إنشاء محطة أو محطات علمية دولية بواسطة الأمم المتحدة من شأنه أن يحدّ من ازدواج بعض أشكال البحوث ، وأن يسهل تحديد الأولويات في مجال البحث العلمي ، وبالتالي ، يتقلص عدد المحطات بعد ذلك .

وثمة نقطة أخرى ينبغي النظر فيها ، ألا وهي النفايات الناشئة عن سكنى البشر . فعلى إثر تكاثر الأنشطة البشرية في مواقع معينة ، اكتشف أن الملوثات ، مثل

المركبات الشديدة التسبب في الاصابة بالسرطان المستخدمة في العوازل الكهربائية المتخصصة - أي مركبات ثنائي الفينيل المتعددة الكلورين - موجودة في أنتاركتيكا بدرجات من التركيز تفوق ما يسمح به القانون في مناطق أخرى . وبعبارة أخرى ، ففي هذه البيئة شبه البكر يسمح ، في مواقع محددة ، بالتلوث من جراء هذه المركبات بقدر أكبر مما يسمح به في المراكز الصناعية الكبيرة .

وحتى الآن ، لم نتناول النفايات الطبيعية المتخلقة عن سكنى البشر سواء كانت لفترة مؤقتة أو أطول . ففي هذا الصدد ، من الواضح أن هناك حاجة إلى استراتيجية شاملة لإدارة شؤون السياحة . فمن المقدّر أن عدد الزوار يزيد الآن عن ٣ ٠٠٠ في السنة . وقد نجمت عن ذلك آثار سلبية واضحة ، منها الاخلال بالبرامج العلمية وتدمير المواقع التاريخية . وما نحتاج اليه هو نظام إدارة شامل يجب أن يشمل أيضا اجراءات انفاذ ، وانشاء نظام لرصد تأثيرات الأنشطة ووضع أحكام للمسؤولية . فينبغي إعادة معظم النفايات المولدة هناك إلى بلد المنشأ للتخلص منها على نحو سليم ، وينبغي مراقبة منشآت التخلص من النفايات بصورة مستمرة لمنع تسرب المواد السامة .

إن الاهتمام المتجدد بمفهوم المنتجع العالمي يعطي بعض الأمل بالنسبة لمستقبل أنتاركتيكا . فلا شك أن وجود منتجع عالمي سوف يوفر حماية ضرورية للبيئة ويضمن تغليب قيم الحياة البرية على ما عداها . وسينسق البحث العلمي وتبقى أنتاركتيكا منطقة سلم خالية من الأسلحة النووية وغيرها ومن كل الأنشطة العسكرية . ومن المؤكد أن أفضل من يتمدى لذلك هو الوكالات التابعة للأمم المتحدة .

إن مواقف الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا والدول غير الأطراف قد اقتربت من بعضها فيما يتصل بالاعتراف باحتياجات محددة . وقد بذلت الدول غير الأطراف جهودا شاقة للتوصل إلى توافق الآراء بشأن مسألة أنتاركتيكا ، ومن هنا ينبع الطابع الهادئ لهذا البيان . إن هذا محفل مناقشة المسائل الأساسية حول هذا الموضوع . ولكن أغلبية الدول الاعضاء في الأمم المتحدة تسعى هنا إلى التصدي لمسألة تهتم كل الشعوب في حين أن الدول الأطراف في المعاهدة تجتمع في نفس الوقت في سانتياغو بشيلي بدون ممثل للأمين العام للأمم المتحدة .

إننا نعتقد أنه قد آن الاوان لكي يشاركون الاطراف الاستشاريون في معاهدة أنتاركتيكا بقسط أكبر في المسائل المتعلقة بأنتاركتيكا داخل الأمم المتحدة . فقد زادت هيبة الأمم المتحدة هذه السنة . وصرّح رئيس الولايات المتحدة في بيانه الخاص بالسياسة العامة :

"... لم يحدث منذ عام ١٩٤٥ أن شهدنا امكانية حقيقية لاستخدام الأمم

المتحدة على النحو الذي أنشئت من أجله" . (A/45/PV.14 ، ص ٦٢)

لقد دفنت الحرب الباردة . واتحد اليمينان واتحدت الالمانيتان . وهناك احساس عام بالتكاتف في مواجهة القهر والفاقة والعديد من المشاكل العالمية الاخرى . لقد آن الاوان للاعتراف بأن العديد من الاهداف المرغوبة يمكن تحقيقها من خلال الأمم المتحدة - دون مشاركة جنوب افريقيا بالطبع ، ما لم تلتزم قرارات هذه الهيئة واعلاناتها . ومن الممكن بالتاكيد وضع اتفاقية بيئية شاملة عن صيانة أنتاركتيكا وحمايتها وما يرتبط بها ويعتمد عليها من النظم الايكولوجية ، في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

يجب الابقاء على أنتاركتيكا باعتبارها تراثا مشتركا للبشرية . إننا نؤمن بالمبادئ المعلنة التي قامت عليها الأمم المتحدة . ولهذا سوف نستمر في الدعوة إلى المشاركة المباشرة للأمين العام أو ممثله في التطورات في قارة أنتاركتيكا وما يحيط بها . إن بقاء الجنس البشري ، كما قيل لنا ، يعتمد على بقاء أنتاركتيكا . ولهذا فإننا سنظل نطالب بإصرار بوضعها تحت مظلة الأمم المتحدة . ويحدونا الأمل المتفائل أن العديد من الكيانات الاخرى والاقوى في هذا العالم سوف تدرك أن التعددية الانتقائية فيما يتمل بأنتاركتيكا تتعارض والمبادئ التي نلتزم بها جميعا .

وفي الختام ، أقتبس فقرة شبه شاعرية من منظمة "جرين بيس" بعنوان "حلم

واقعي بمستقبل أنتاركتيكا" :

"إن أنتاركتيكا شديدة الجمال . إنها رائعة إلى حد أنه يصعب وصفها
بالكلمات . زرقة وبياض لا نهاية لهما ، أعداد هائلة من الطيور المتوالدة
على الساحل ، نواح العاصفة ، صمت الصحراء . إنها آخر حياة برية قارية -
إنها المكان الأبرد والأجف والأعلى والأكثر تعرضا للرياح على سطح الأرض . إن
مناخها القاسي وعزلتها قد خلقتا أرض عجائب ذات أهمية عالمية وحصنا عجيبا
من النقاء والجمال الصامت" .
فلنسع للبقاء على هذا النقاء والجمال .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، سيدي

الرئيسي ، أن أعرب لكم عن بالغ سرور وفدي لتوليكم الرئاسة .

كما أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على اعداده التقرير المتعلق بـ أنتاركتيكا والوارد في الوثيقة A/45/459 . الآن وقد دخلت مناقشة الأمم المتحدة لمسألة أنتاركتيكا عامها الثامن ، يتعاضد الاهتمام العالمي بحالة البيئة العالمية حتى أنها باتت تحتل مكانة بارزة في جدول أعمال التسعينات ، الأمر الذي تجسّد بوضوح في المؤتمرات الدولية المختلفة التي عقدت بشأن البيئة في هذا العام وحده . وفي الوقت نفسه ، جرى التفاوض ، على امتداد السنوات الماضية بشأن عدد من الاتفاقيات ، من بينها ، اتفاقية فيينا بشأن حماية طبقة الأوزون لعام ١٩٨٥ ، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة للطبقة الأوزون لعام ١٩٨٧ ، واتفاقية بازل بشأن القضاء على المخلفات الخطرة والسامة لعام ١٩٨٧ . ويجري ، أيضا ، العمل على إعداد اتفاقية بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي . وسوف يكون مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده عام ١٩٩٢ في البرازيل ، واحدا من أهم مؤتمرات التسعينات . ولقد بدأت عملية التحضير لذلك المؤتمر ، ومن دواعي سرور وفدي أنه لمس في اجتماع عقد في إطار تلك العملية ، في نيروبي ، في آب/أغسطس الماضي ، إدراكا متزايدا من جانب المجتمع الدولي لأهمية تأثير أنتاركتيكا على البيئة والنظم الأيكولوجية في العالم .

إن أنتاركتيكا هي آخر قارة تركت على طبيعتها ، وعلينا أن نعمل معا لصون هذا . فمناخها المتطرف وموقعها النائي جعل منها أرضا زاخرة بالعجائب ذات أهمية عالمية ، وحصنا مشهودا للنقاء ، وواحة غنية بالأحياء البرية . وهي تضم في قلمسوتها العلمية سبعين في المائة من احتياطات العالم من المياه العذبة ، بينما تتجول في البحار المحيطة بها آخر الحيتان الزرقاء . والواقع أن أنتاركتيكا هي أكبر منطقة برية على ظهر كوكبنا ، وهي بشكل أو بآخر ، هشة للغاية . ولذا فمن شواغلنا الرئيسية أن تصبح القارة محط أنشطة انسانية كبرى . ذلك أن أنتاركتيكا ليست مجرد قعر جليدي متجمد ولكنها قارة تعيش فيها وحولها أحياء برية مثيرة للعجب . فنجد

الطير على اختلاف أنواعها ، ومستعمرات طيور البطريق ، وحشود الكريل ، وسلالات مخت من الاسماك ، وجميع تلك الكائنات يتعايش في بيئة هشة . ولئن كانت البحوث العلمية مستمرة ، فمازلنا نجهل الكثير عن نباتات وحيوانات أنتاركتيكا .

وتتسم النظم الايكولوجية البرية والمائية العذبة في أنتاركتيكا بشدة الت بالموامل المحيطة ذلك أنه في ظروف مناخية تبلغ من القسوة حدا يفوق التصور ، يك النمو بطيئاً للغاية ، ويمكن أن يستغرق البلول من الاضطرابات أعواما . فعلى سبيل المثال ، قد يظل اثر قدم تركة عابر سبيل غير عابئ في حوض طحلب ، مطبوعا لعقد م الزمان دون أن يمسّه أي تغيير . وبالنظر إلى تطرف مناخ أنتاركتيكا كان لابد من ت سكانها بقدرة فائقة على التكيف . ولكن هذا التكيف ينحصر في نطاق ضيق للغاية م النشاط المناخي . فأي تغير في درجة حرارة المياه أو في نوعيتها يمكن أن يلحد الدمار بالحياة البحرية .

إن أي نظام ايكولوجي ينطوي ، في المعتاد ، على مجموعة عريضة من المستوي والعلاقات المترابطة . وهذا التنوع والعمق هو الذي يضمن الاستقرار على النظم الايكولوجي . بيد أن النظم الايكولوجية في أنتاركتيكا لا تضم سوى مستويات ضئيلة ع الرغم من كثرة العلاقات المتداخلة . وبالتالي ، فإن التأثيرات التي تعترض لها ت النظم تكون أشد وقعا . ذلك أن سلالة واحدة من الكريل يمكن أن تضم زهاء نصف الكت الاحيائية للموالق التي تتغذى عليها الفقمه والحيتان والاسماك والطيور . وانخفض كمية أي من هذه العناصر المكونة للنظام الايكولوجي البحري نتيجة استغلال الانس يمكن أن يستتب في حدوث اختلال . ووقوع اختلال في أنتاركتيكا أمر ليس من اليسر يملحه الانسان أو الطبيعة .

إن من أبرز سمات أنتاركتيكا صفيحتها الجليدية ، التي تكونت من تراك الجليد عبر ١٠٠ ألف عام . وهي تغطي زهاء ٩٨ في المائة من القارة ، ويبلغ عمقها المتوسط ١٦٠٠ متر ، وتحتوي على ٩٠ في المائة من جليد العالم . أما عن ارتفاع القارة عن مستوى سطح البحر فهو يبلغ ٣٠٠٠ متر فيما يربو على ٥٠ في المائة م مساحتها ، ويصل إلى ٣٠٠٠ متر في حوالي ٢٥ في المائة منها . فضلا عن ذ

لانتاركتيكا دور حيوي في جو الأرض ونظام بحارها وأي تغيرات كبرى في تلك البيئة يمكن أن تترك في المناخ العالمي أثرا يتعذر التكهّن به . وهي تعد مختبرا طبيعيا فريدا للبحوث العلمية . فبيئتها النقية نسبيا ، الخالية من معظم مصادر التلوث ، توفر قاعدة أساسية للكشف عن التسلسل الزمني للظواهر الطبيعية والأنشطة البشرية في سائر أنحاء العالم وعن آثار تلك الظواهر والأنشطة . ولقد أثمرت العينات العمودية الاسطوانية التي أخذت من جليد أنتاركتيكا سجلات بحالة الغلاف الجوي عبر ملايين السنين ، مما يزودنا بمفاتيح تتيح الوقوف على تغيرات المناخ في الماضي والمستقبل . ورصد التلوث في هذه البيئة العالمية التي لم تمس تقريبا بعد نظاما للإنذار المبكر بالآخطار العالمية المتزايدة . فعلى سبيل المثال ، يتبين من اكتشاف مادة "دي دي تي" في دهون وبيض طيور البطريق مدى المسافات التي نقلت عبرها هذه المادة الكيميائية من خلال شبكة الغذاء البحرية . كما أن دراسة حركة مياه أنتاركتيكا الباردة تعد خطوة أساسية لفهم حركة مياه البحار والتوازنات الحرارية بين البحار والغلاف الجوي التي تمثل عنصرا حاسما في التنبؤ بارتفاع درجة حرارة العالم .

إن التلوث لم يستشر بأي حال في أنتاركتيكا . ولكن الحالة ستسوء مع تزايد الأنشطة البشرية . فعدد البلدان التي تقيم برامج بحثية في أنتاركتيكا ، وعدد السائحين الذين يسعون إلى زيارتها في زيادة . وتلك التطورات تزيد الحاجة إلى الطاقة ، مما يشهد معه وقوع حوادث انسكاب النفط ويغاقم من مشكلة تصريف النفايات . كما أنها تعرض أجزاء متزايدة من القارة إلى تأثير البشر ، مما يقوض قيمتها كمحمية علمية وبنال من جمالها الطبيعي .

إن قابلية أنتاركتيكا للتأثر بأي حادث انسكاب نفط تبعث على أشد القلق . ففي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ارتطمت السفينة "باهيا باريزو" وهي تحمل وقودا لمحطات البحوث التابعة للأرجنتين في أنتاركتيكا ، بجرف يقع تحت سطح الماء بالقرب من شبه جزيرة أنتاركتيكا وانسكب منها ما يقدر بـ ٦٩٣ مترا مكعبا من وقود الديزل . وربما يكون هذا الحادث قد عرض للخطر بعض الدراسات طويلة الأجل بشأن

الانواع في أنتاركتيكا ، وربما يكون أيضا قد جعل من المتعذر تفسير البحوث المتعلقة بأشار تزايد الأشعة فوق البنفسجية الناتجة من ثقب الأوزون فوق أنتاركتيكا .

وعلى الرغم من أن التقييم العلمي لأثار انسكاب النفط من السفينة "باهيا باريزو" لم يكتمل ، فشمة استنتاجان واضحان . أولا ، إن ذلك الحادث أثر تأثيرا ضارا على الانواع البحرية ، وأدى إلى تلوث البيئة في المنطقة . وتسبب في نفوق جميع صغار طائر الكركر ، وعدد كبير من صغار طائر الفاقة ، وقضى ، فيما بين المد والجزر ، على أعداد كثيرة من حيوان البطلينوس وعلى كميات كبيرة من الأعشاب البحرية في بعض المناطق . ثانيا ، وربما يكون هذا الاستنتاج أهم ، أن آثار النفط على الحياة البحرية يمكن أن تفسد النتائج المستخلصة من البحوث وبرامج الرصد التي بدأ بعضها منذ عشرين عاما . فضلا عن ذلك ، فإن عودة الأمور إلى نصابها الطبيعي بعد حادث انسكاب نفط تستغرق وقتا أطول في المناطق القطبية المنخفضة الحرارة عنها في المناطق المعتدلة المناخ .

وهناك عدد من التهديدات الحقيقية والمحتملة تلقي بظلالها على بيئة أنتاركتيكا ومصدرها جميعا تزايد وجود البشر وأنشطتهم في أنتاركتيكا وحولها . والواقع أن القارة لا تخلو من الجليد إلا في ٢ في المائة فقط من مساحتها كما أنه ليس من اليسير بلوغ جميع المناطق عن طريق البحر . وقبل وصول الانسان ، كان عدد من الانواع البرية يستخدم تلك المناطق في التوالد . بيد أن البشر أيضا يحتاجون تلك الأرض الثمينة للغاية لبناء محطاتهم . وأسفر التنافس على المساحة عن استمرار الزيادة في أعداد البشر الموجودين هناك مما يمكن أن يفضي في نهاية المطاف إلى نزوح أو اندثار جانب كبير من الأحياء البرية في أنتاركتيكا ، وبخاصة إن لم تتحرك أي من مناطق التوالد سليمة لم تمس ، خالية من الغضلات أو التلوث ، أو الإزعاج ، أو المعوقات المادية .

إن الشرط الباهظ للانضمام إلى منتدى معاهدة أنتاركتيكا والمتمثل في ضرورة إقامة محطات وبرامج علمية متواصلة النشاط ، خلق نوعا من الازدحام في بعض المناطق الخالية من الجليد التي يسهل الوصول إليها . وفي العقد الماضي ، زاد عدد البرامج

البحشية في أنتاركتيكا بمقدار الضعف تقريبا ، وارتفع عدد الباحثين الذين يبقون خلال أشهر الشتاء من زهاء ٨٠٠ باحث إلى ما يربو على ١٠٠٠ سنويا . وتتركز آثار تلك الزيادة على امتداد السواحل حيث تقع معظم محطات البحوث . والواقع أن تلك المناطق الخالية من الجليد ذاتها هي الموئل الطبيعي للأنواع الأصلية في القارة . ولكن مع نمو المجتمع المحلي هناك ، يزداد عادم المركبات ، والتخلص من النفايات الصلبة والسامة وغير ذلك من أشكال التلوث الشائعة والمادرة عن المستوطنات والأنشطة البشرية . والواقع أن أساليب التخلص من النفايات المتبعة في الوقت الراهن ، أثرت بالفعل على الحياة النباتية والحيوانية . ويصدق هذا بوجه خاص خلال الصيف حينما تبلغ الأنشطة البشرية أوجها . والمتبع حاليا في العديد من القواعد ، هي ترك القمامة في الخلاء حيث سرعان ما يغطيها الثلج ، وفي بعض القواعد ، القاؤها في جميع الاتجاهات حول القاعدة .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن شدة البرودة مع عدم وجود البكتيريا يجعلان عملية الانحلال الطبيعي بطيئة حتى ان النفايات البشرية لا تختفي ، حتى عن الانظار .

وأخذت بعض القواعد أيضا بأسلوب الحرق لحل المشكلات الناجمة عن نفاياتها الملبة بيد أن هذا الحرق لا يفعل أكثر من مجرد نقل الآثار من الأرض إلى الجو حيث يمكن للرياح أن تنشر التلوث في مساحات واسعة .

ويشكل الصرف الصحي مشكلة للقواعد . وأكثر الوسائل شيوعا للتخلص من النفايات هي دفنها في حفر أو صرفها مباشرة في البحر .

ونعتقد أنه ينبغي إعادة النظر في البرامج العلمية الحالية التي تجرى في أنتاركتيكا ومعظمها برامج وطنية ، وذلك بغية تشجيع المحطات العلمية المنسقة دوليا كي نخفض إلى الحد الأدنى الازدواج بلا داع في الأنشطة وفي التسهيلات الداعمة . ونعتقد أن هذه التدابير ستسهم في تخفيض الأنشطة العلمية في أنتاركتيكا وتجنب الأثر غير المواتي لهذه الأنشطة . وفي هذا الصدد يرحب وفدي بمبادرة بعض البلدان الأطراف الاستشارية إلى إقامة محطة أبحاث متعددة الأطراف في أنتاركتيكا .

وبالإضافة إلى ذلك ، نود أن نقترح انشاء محطة تابعة للأمم المتحدة في أنتاركتيكا وذلك للنهوض بالتعاون الدولي المنسق في مجال البحث العلمي لصالح البشرية ، وبصفة خاصة الأبحاث التي تنمب على أهمية أنتاركتيكا بالنسبة للبيئة العالمية والنظام الأيكولوجي . ويمكن أن تعمل المحطة التابعة للأمم المتحدة كنظام للإنذار المبكر بالتغيرات المناخية أو بحوادث مثل حوادث الانسكاب النفطي . ففي القارة المتجمدة الجنوبية قد لا يكون من السهل عند حدوث حادث لشاحنة نقل بترول ، وصول الأفراد برا أو جوا للمساعدة في الجهود اللازمة لإزالة آثار الحادث . وقد تنشأ صعوبات أخرى نتيجة لسوء الأحوال الجوية والكتل الجليدية الطافية ووجود الجبال الجليدية والظلام الشتوي .

وتشعر ماليزيا بالقلق أزاء النزعة الرامية إلى زيادة السياحة في أنتاركتيكا ، التي ستكون لها آثار ملبية على البيئة . ففي سنة ١٩٨٧ زار أنتاركتيكا ٢ ٤٠٠ سائح . وكانت كل سفينة سياحية كبيرة تنقل ما يزيد على مائة فرد ، كما حضرت بعثات صغيرة أخرى للاقلاع بالمراكب الشراعية وتسلق الجبال والتزحلق على الجليد . وينزل المسافرون عادة على متن السفن السياحية في مواقع محصورة نسبيا أو في محطات البحث ، فيشيعون في كثير من الأحيان الارتباك في مواقع التكاثر المحلية ويدوسون بالأقدام الحياة النباتية ويعرقلون البحث العلمي والسفن التي تحمل السياح وتتجول في مناطق معينة من أنتاركتيكا يمكن أن تؤثر حركتها على البيئة .

وفي عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ظهرت حالات جديدة من تحليق طائرات الرحلات السياحية التجارية فوق أنتاركتيكا وذلك بعد الوقف المؤقت في أعقاب الحادث المأساوي لتحطم طائرة نيوزيلندية من طراز دي سي ١٠ على جبل إريبوس في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٩ . بيد أن الخطر الحقيقي في نمو الملاحة الجوية يتمثل في الرحلات الجوية إلى مطارات الجليد الأزرق . فالجليد الأزرق على درجة عالية من التماسك ، وقوي بما يسمح للطائرات ذات العجلات بالهبوط في أي وقت من السنة . ويطتجه التفكير إلى إنشاء فنادق ضخمة في أنتاركتيكا للاستفادة من امكانيات السياحة على الجليد الأزرق .

ومع الزيادة الملحوظة في عدد السياح ، ستماب المواقع الهشة التي تجذب أنظار السياح بأضرار لا يمكن إصلاحها ، خاصة وأن زيارات السياح تتم في ظروف لا يمكن التحكم فيها على نحو كامل . وقد يكون أثر رسو السفن وهبوط الطائرات الدائم وإقامة المنشآت الدائمة للسياحة ، على البيئة كبيرا . وبالإضافة إلى ذلك فإن مستوى أنشطة الاستعمار يتزايد على نحو ظاهر ويقترن بموضوع المطالب الإقليمية جلب الأسر وفتح المصارف والمتاجر الكبيرة والفنادق في بعض القواعد .

وتعاني أنتاركتيكا أيضا من الإفراط في صيد الأسماك فمنذ عام ١٩٦٩ يجري بإفراط شديد صيد ثلاثة من أفضل أنواع الأسماك الزعنفية التجارية الهامة في أنتاركتيكا ، وهناك مخاوف خطيرة على مستقبل النوع الرابع ، نظرا لصيده على نطاق

واسع في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ . وهناك أيضا اتفاق عام بين معظم العلماء على إن كمية الاسماك من الانواع التي توجد بوفرة حول جورجيا الجنوبية تناقصت إلى أقل من ٢,٥ في المائة عن المستوى الذي كان موجودا قبل الاستغلال .

وفي السنوات الاخيرة حلت الدول التي تصيد الاسماك اهتمامها نحو الكريل . وما لم تتخذ الخطوات اللازمة لتنظيم الصيد في هذه المناطق فقد يتعرض النظام الايكولوجي بأكمله في أنتاركتيكا للخطر .

ومن بين التهديدات الخطيرة التي تواجه أنتاركتيكا موضوع استغلال المعادن . إن المخاطر المترتبة على السماح بالتعدين في أنتاركتيكا متعددة ، سواء بالنسبة للبيئة ، أو الحياة البرية نفسها ، أو الفرص الفريدة للبحث العلمي والاستكشاف ، وترى ماليزيا أنه ما لم يتم التمديق على الاتفاقية الخاصة بتنظيم الموارد المعدنية في أنتاركتيكا وبدء سريانها ، فإن القارة النقية ، آخر تخوم البشرية ستعرض لمخاطر الانحطاط البيئي ، وما يؤدي إليه ذلك من نتائج على البيئة العالمية . وإذا استمر استغلال المعادن في أنتاركتيكا ، فستعاني من ذلك البيئة ، وكذلك البحث العلمي الحيوي .

أولا ، ستتلاشى روح التعاون لتحول أولويات البحث إلى استغلال الموارد ، وسيؤدي ذلك إلى اعتبار المعلومات الناشئة عن البحث العلمي ملكية خاصة . ثانيا ، ان الصفيحة الجليدية في أنتاركتيكا أصبحت سجلات تاريخيا للمناخ والتغيرات الأخرى في تطور الكرة الأرضية . لقد كشفت العينات العمودية الجليدية عن معلومات بشأن العمور الجليدية الماضية ومستوى سطح البحر والانشطة الشمسية . ونظرا لعدم وجود مصادر محلية للتلوث فمن الممكن قياس الانتشار العالمي للملوثات الصناعية . وقد اكتشف في هواء أنتاركتيكا وفي ثلوجها ، وجود مبيدات من الانواع التي تستخدم في الشمال . إن مثل هذه الابحاث تتطلب مناخا نقيًا ، واستغلال المعادن سيعرض للخطر ، هذه الميزة الهامة للقارة الجنوبية . ثم ان هذا النوع من الابحاث يزداد أهمية على مر الوقت .

وفي الاجتماع الاستشاري لمعاهدة القارة المتجمدة الجنوبية (أنتاركتيكا) في ١٩٧٧ ، أقرت دول المعاهدة توصية تضع ما يسمى بسياسة التزام القيود الطوعية فيما يتعلق بمعادن أنتاركتيكا . وفرضت هذه السياسة من الوجهة العملية وقفا على أنشطة التعدين ما دام هناك تقدم صوب وضع نظام للمواد المعدنية . ولكن عددا من الدول الأطراف في المعاهدة بدأت ، تحت ستار العلم في إجراء أبحاث جيوفيزيائية على الحدود القارية لأنتاركتيكا . ويثور دائما وعلى نحو متزايد التساؤل عما إذا كانت هذه البرامج تدخل في نطاق البحث العلمي أم أنها تعد أنشطة تعدينية . ومع أن الهدف من التوصية الواردة في الاتفاقية هو منع الاستكشاف والاستغلال ، فإن الاتفاقية لم تحدد شروطا لذلك . وتعتقد ماليزيا أن أنشطة التعدين لم تتوقف في واقع الأمر . بل أن أجهزة الإعلام أوضحت بجلاء مؤخرا ، على سبيل المثال ، أن البرنامج العلمي للمملكة المتحدة في أنتاركتيكا يبدي تفضلا واضحا للبحوث المتعلقة بالموارد المعدنية .

ويسعدنا أن عددا من البلدان الأطراف الاستشارية أعادت النظر في موقفها وقررت بالفعل ألا توقع أو تصدق على الاتفاقية الخاصة بتنظيم أنشطة الموارد المعدنية لأنتاركتيكا . ومن بين هذه البلدان استراليا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا ونيوزيلندا والهند . والواقع أن بعض هذه البلدان قد انضم إلى مطالبة المجتمع الدولي بجعل أنتاركتيكا محمية طبيعية أو روضة عالمية مما يوفر أفضل ضمان ضد الأنشطة الانسانية الضارة في أنتاركتيكا .

وقد أعلنت استراليا وفرنسا أن التعدين في أنتاركتيكا لا يتسق مع حماية البيئة الهشة هناك . وأعلنت نيوزيلندا تأييدها لفرض حظر دائم على أنشطة التعدين في أنتاركتيكا . ويتجلى أثر الرأي العام أيضا في المواقف التي اتخذتها الدول الأخرى في الاتفاقية ، مثل اسبانيا وايطاليا وبلجيكا . والواقع أن برلماني إيطاليا وبلجيكا وافقا على عدم التوقيع أو التصديق على الاتفاقية الخاصة بالمعادن ، وأيدا الاقتراح الخاص بجعل أنتاركتيكا روضة طبيعية عالمية .

ومن المؤكد أن وجهات نظر البلدان الاطراف الاستشارية المنغمسة في الانشطة البحثية في أنتاركتيكا لا يمكن الاخذ بها ببساطة . إن المبادرة المشتركة التي تقدمت بها استراليا وفرنسا لحشد التأييد لفكرة التفاوض على وضع نظام شامل لحماية بيئة أنتاركتيكا والنظم الايكولوجية التابعة لها والمتملة بها ، توفر بعض الامل فسي أن يتم التخلي عن الاتفاقية الخاصة بتنظيم أنشطة الموارد المعدنية في أنتاركتيكا . إن قرار الاجتماع الاستشاري الخامس عشر لمعاهدة أنتاركتيكا الذي انعقد في باريس ، يعقد اجتماع استشاري خاص في سانتياغو في الفترة من اليوم أي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ لاستكشاف ومناقشة جميع الاقتراحات المتملة بالحماية الشاملة لبيئة أنتاركتيكا جاء معبرا بلا شك عن رغبة الاطراف الاستشارية في توحيد الموقوف بصدد قضية حماية أنتاركتيكا التي هي قضية خلافية إلى أبعد حد .

وعلى الرغم من أن ماليزيا تؤيد أية مبادرة لحماية البيئة في أنتاركتيكا فإننا نعارض عقد هذا الاجتماع المقصور على البعض . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بأن يقرر مصير أنتاركتيكا ، التي تحظى باهتمام عالمي ، الاطراف الاستشارية ال ٢٥ في المعاهدة . ونرى أنه يجب أن يشارك جميع أعضاء المجتمع الدولي في هذه المفاوضات ، وذلك لكفالة مراعاة القرارات التي تتخذ بشأن حماية المشاع الايكولوجي العالمي لمصالح المجتمع العالمي بأكمله .

وفي هذا الصدد ، يثق وفدي بأن المشاكل البيئية ينبغي مناقشتها في إطار الامم المتحدة وأن هذه المناقشة يجب ألا تكون قاصرة على البلدان الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا . وهناك حاجة إلى صياغة اتفاقية شاملة للبيئة بشأن صيانة أنتاركتيكا وحماية النظم الايكولوجية التابعة لها والمتملة بها ، وكذلك إنشاء محمية طبيعية أو روضة عالمية . وينبغي أن يجري التفاوض بشأن هذه المسائل بالاشتراك الكامل من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي .

نرى أن أفضل إطار لمتابعة هذا الأمر هو إطار منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر أن يعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ . وعلى ضوء الطابع السياسي البارز الذي اكتسبه الاهتمام العالمي بالبيئة ، فإن من غير المتصور أن تسعى الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا إلى تجنب التعاون مع الأمم المتحدة في صدد هذه القضايا .

حقا إن أنتاركتيكا هي آخر قارة باقية في العالم يكون التدمير البشري فيها هو الاستثناء لا القاعدة . وإذا ما قدر للنقط أو غيره من أنواع الوقود الأحفوري أن يستخرج من أنتاركتيكا يوما ما ، فإن أنتاركتيكا ستصبح بكل تأكيد آخر قارة تجلب عليها ثرواتها الخراب . وكما يتفق غالبية العلماء الآن فإن الدفينة ، التي طال الحديث النظري عنها ، أصبحت حقيقة وشيكة الوقوع ، وإن سياسات الدول الصناعية ، التي تنتم بقصر النظر ، قد تلحق بجميع أنواع الحياة على الكرة الأرضية ضرا لم يسبق له مثيل . ولا يوجد مكان أفضل من أنتاركتيكا يمكن أن تتخذ فيه جميع الدول الخطوة الأولى صوب الاعتراف بأن الاعتماد على الوقود يجب أن يتوقف وأنه يتعين أن تترك بعض المناطق البرية على حالها للأجيال المقبلة . لهذه الأسباب يرغب وفدي في أن يكرر دعوته إلى جميع الدول لإعلان أنتاركتيكا روضة طبيعية عالمية .

ويوجد توافق آراء حقيقي بين علماء المناخ على أننا نشهد عملية تحول مناخي عالمي كبيرة . ومن المعترف به بصورة عامة أن إطلاق مركبات كلوريد الكربون الفلورية في الجو مسؤول جزئيا عن هذا التحول . كما أن مركبات كلوريد الكربون الفلورية مسؤولة أيضا عن سلسلة من التفاعلات الكيميائية المعقدة أدت بالفعل إلى تناقص طبقة الأوزون الواقية للجزء العلوي من الغلاف الجوي والتي تحول دون وصول مستويات مفرطة من الأشعة فوق البنفسجية إلى الأرض . ويتوقع علماءنا أيضا إلى اكتشاف مدى فعالية محيطاتنا في امتصاص ثاني أكسيد الكربون ، وهو الغاز المنبعث من المصانع ومحطات توليد الكهرباء الذي وجدت صلة بينه وبين الاحترار العالمي . ويعتقد بعض العلماء أن المحيطات قد تكون الآن قريبة من درجة التشبع بثاني أكسيد الكربون . وللتحقق مما إذا كانوا مصيبين ، فلا بد من تحديد سلوك التيارات المحيطية بدقة ، لاسيما في المناطق

القطبية حيث يغوص الماء البارد . فهذه المياه الباردة قد تكون غنية بثاني أكسيد الكربون الذي امتصته من الهواء مزيلة بذلك الخطر من الجو . أما إذا توقفت عن ذلك ، فإن كوكبنا سيصبح في خطر فتاك . إن البحوث التي اضطلع بها في أنتاركتيكا هي المسؤولة إلى حد كبير عن كشف هذه المشاكل . وبكل تأكيد ، ينبغي أن تكون لهذا العمل أولوية على الاستخدامات الأخرى لأنتاركتيكا .

دعوني أنتقل الآن إلى أساليب عمل المعاهدة . إن معاهدة أنتاركتيكا معاهدة حصرية فعلا حيث تنحصر سلطة صنع القرارات ، كليا ، في أيدي ٢٥ طرفا استشاريا في معاهدة أنتاركتيكا . والبلدان الأربعة عشر الأطراف غير الاستشارية مجرد أطراف مراقبة . وهذا يعني أيضا أن هناك ١٣٤ عضوا في الأمم المتحدة لا رأي لهم في صنع القرارات المتمثلة بأنتاركتيكا . ومع ذلك ، فإن عواقب تطوير أنتاركتيكا ستحل بأعضاء المجتمع الدولي جميعا . وفي هذا الزمن وهذا العصر لا يمكن أن يكون هناك سند لنظام تمييزي صريح كهذا . إن نظام الأطراف الاستشارية التمييزي في معاهدة أنتاركتيكا يتعارض والاتجاهات الحالية في العلاقات الدولية ، حيث تنحسر انقسامات الحرب الباردة مفسحة الطريق أمام الديمقراطية وتوافق الآراء والتعاون على الصعيد الدولي .

أود أن أشدد على أن المطالبات بمناطق في أنتاركتيكا مطالبات لا يعترف بها المجتمع الدولي . وينبغي لأنتاركتيكا أن تكون بحق روضة عالمية تتشاطر البشرية بأسرها مسؤولية حمايتها والحفاظ عليها . وعليه ، فإن سلطة صنع القرارات المتمثلة بأنتاركتيكا يجب أن تكون في يد المجتمع الدولي بأسره . لقد آن الأوان لكي تتجاوب الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا مع الحقائق الجديدة في العلاقات الدولية ، وألا تبقى أسيرة للحالة التي كانت سائدة قبل ٣٠ عاما تقريبا عندما صيغت المعاهدة في مطلع الأمر . ومن جوانب المعاهدة الأخرى غير المقبولة سرية عملياتها واقتزارها إلى الشفافية . فوثائق الاجتماعات الاستشارية لا تنشر مسبقا ليتسنى لاسهامات المجتمع الدولي وآرائه إن تؤخذ بعين الاعتبار . وهناك محاولة ظاهرة لتمحيص مسألة السرية في الوثائق ، ولكن للأسف لم تنزع صفة السرية حتى الآن إلا عن فئة معينة من الوثائق وبعد انعقاد الاجتماعات بمدة طويلة .

ومع أن المعاهدة تدعي أنها تنهض بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فإن الأطراف الاستشارية رفضت باستمرار دعوة أمين عام الأمم المتحدة إلى اجتماعات أطراف المعاهدة على الرغم من قرارات الجمعية العامة المتكررة . واقتراح مشاركة الأمين العام يقصد به أن يكون جزءا من عملية لإضفاء الشفافية على المعاهدة ، وكذلك بسوء عملية تجعلها مسؤولة أمام المجتمع الدولي . وليس هناك أي مبرر لاستمرار عدم توفير المعلومات علنا في الوقت المناسب ، ولاستمرار رفض دعوة الأمين العام للمشاركة .

وفي نفس الوقت ، يلاحظ وفدي بأسف شديد أن جنوب إفريقيا لم تستبعد بعد من المشاركة في اجتماعات الأطراف الاستشارية . ويبدو أن طلب المجتمع الدولي المتكرر استبعاد مشاركة جنوب إفريقيا لم يلق آذانا صاغية .

إذا كانت الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا ملتزمة حقا بالنهوض بالاهداف المجسدة في المعاهدة ، مثل الاستخدامات السلمية ، وتيسير البحث العلمي ، والتعاون الدولي في التحقيقات العلمية ، وجعل أنتاركتيكا منطقة لا عسكرية وخالية من الأسلحة النووية ، والحفاظ على الموارد الحية في أنتاركتيكا والمحافظة عليها ، فإنه يمعب علينا فهم معارضتها لإطار يوفر المشاركة العالمية في صنع القرارات المتعلقة بهذا المشاع العالمي .

والحجة القائلة بأن المعاهدة قد سارت سيرا حسنا في الماضي ، وبأن المشاركة العالمية ستؤدي بالضرورة إلى الصراع السياسي والتوتر ، حجة تفتقر إلى الاقناع ، لأن اهتمام المجموعة العالمية سيكون موجها لتحقيق الاهداف العلمية العالمية ، والحماية المشتركة للمنطقة لصالح بقاء البشرية في حد ذاته . واستمرار العضوية المقيّدة والسرية وعدم المسؤولية أمام المجتمع الدولي ، لا يمكن أن يكون له أي تفسير سوى أن المعاهدة آلية تستخدمها الأطراف الاستشارية لإدامة مصالح هذه الأطراف والنهوض بها ، بدلا من حماية مصالح البشرية في أنتاركتيكا . والمجتمع الدولي وحده هو الذي يمكن أن يحكم على أفضل طريقة لحماية أنتاركتيكا .

لا يزال لدينا متسع من الوقت لانقاذ أنتاركتيكا . وبحلول ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ يكون قد انقضى على نفاذ معاهدة أنتاركتيكا ثلاثون عاما . وبموجب أحكام المعاهدة ،

يمكن لأي طرف استشاري أن يدعو إلى استعراض المعاهدة . وسيوفر الاستعراض فرصة مناسبة للأطراف الاستشارية للتفكير في ما يساور المجتمع الدولي من قلق متنام إزاء أنتاركتيكا وإزاء البيئة ، والتفكير في مواطن ضعف نظام المعاهدة وقبول التغييرات التي يدعو المجتمع الدولي إلى إحداثها .

لذلك ، يتعين على المجتمع الدولي أن يبادر الآن إلى ضمان أن تصبح القارة تراشا مشتركا لجميع الأمم ، وذلك في ضوء الأحكام التي تسمح باستعراض المعاهدة في عام ١٩٩١ . وبهذا يكفل استخدام موارد أنتاركتيكا لفائدة ومصلحة البشرية بأسرها ، ويكفل أن تتقاسمها بانصاف جميع الدول بغض النظر عن مدى تطورها الاقتصادي والعلمي . في كانون الثاني/يناير من هذا العام ، أدلى الرئيس ميخائيل غورباتشوف ببيان تاريخي أمام المشاركين في محفل عالمي معني بالبيئة والتنمية من أجل البقاء ، عقد في موسكو . وأشار الرئيس غورباتشوف إلى أن الاتحاد السوفياتي يرى من الضروري تطوير آلية قانونية دولية لحماية المناطق الطبيعية الفريدة ذات الأهمية العالمية . وفي هذا إشارة إلى أنتاركتيكا بصورة رئيسية . وقد قال أيضا :

إن قلنسوة أنتاركتيكا الجليدية السمكة خزانة ثمينة للغاية تحوي ماضي الأرض وتاريخها الجيولوجي والايكولوجي . ومما له دلالة أن أنتاركتيكا أصبحت أول منطقة في العالم خالية من الأسلحة النووية ، وأول إقليم على الإطلاق مفتوح كلياً أمام برامج البحث الدولية . والاتحاد السوفياتي يشاطر العديد من العلماء والشخصيات الرسمية قلقهم إزاء استغلال موارد أنتاركتيكا الطبيعية . وأحفادنا لن يغفروا لنا أبداً إن أخفنا في الحفاظ على هذا النظام الايكولوجي غير العادي . واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على استعداد للانضمام إلى برامج إيجاد نظام لدعم الحياة في أنتاركتيكا ، التي هي محمية طبيعية ملك للعالم ومختبر مشترك لنا" .

وهذا تطور يلقي الترحيب لأنه يتفق ودعوتنا لجعل أنتاركتيكا محمية طبيعية للبشرية بأسرها ، وهو ما شددنا عليه مرارا وتكرارا ، وسعينا لتحقيقه في الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٣ . وستواصل ماليزيا وبقيّة المجتمع الدولي الضغط من أجل الأخذ بنهج عالمي في إدارة أنتاركتيكا .

السيد دوميني (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد غانا يسعد أن يساهم مرة أخرى في هذه المناقشة الهامة بشأن البند ٦٧ المتعلق بانتاركتيكا . ونحن نرى أن من الممكن ، إذا اتخذ الموقف الصحيح ، أن تكون هذه المناقشات مجدية إلى حد بعيد في تحديد الأهمية التي تعلقها أغلبية كبيرة من الوفود على مسألة وضع نظام إداري مناسب لانتاركتيكا . لقد أصبح هذا الموضوع ملحا بمفحة خاصة نظرا لزيادة الاهتمام العالمي بالحماية البيئية الفعالة لذلك الجزء الهام من كوكبنا . ومن ثم يتطلع وفدي إلى تبادل الآراء على نحو مشر . ونأمل أن تستأنف الآن الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا التي قاطعت هذه المناقشات عن عمد في الماضي ، تعاونها الكامل مع الدول غير الأطراف في المعاهدة وأن تشترك اشتراكا كاملا في مناقشة العام الحالي ، بدلا من التكلم من خلال متحد واحد باسمها كما دأبت على فعله في السنوات الماضية حتى يتسنى التعبير عن جميع وجهات النظر والآراء . ويمكن في رأينا لكلا الجانبين العمل من أجل التوصل إلى ترتيب دولي مقبول لإدارة أنتاركتيكا لصالح مجموعة أكبر من الدول من خلال المناقشة المريحة والمفتوحة لهذه المسألة الهامة .

ما زالت غانا تسلم بفعالية المعاهدة في الحفاظ على أنتاركتيكا منزوعة السلاح ، وخالية من سباق التسلح والأسلحة النووية ، وهي تسلم أيضا بالفرص التي أتاحتها معاهدة أنتاركتيكا في مجالي التعاون والبحوث . ومع ذلك نود أن نشير إلى وجود العديد من العيوب في هذه المعاهدة ، لذلك لا يسعنا القول بأنها تهدف إلى خدمة مصالح المجتمع الدولي على اتساعه . فهي تقييدية ومحصورة في إطار مؤهلات صارمة للعضوية ، تتطلب ، في جملة أمور ، القدرة على إجراء بحوث علمية في أنتاركتيكا . وفي ظل هذه الظروف ، أوصت الأبواب دون الغالبية من البلدان النامية ومنعت من الانضمام إلى عضوية المعاهدة لأنها لا تستطيع الوفاء بهذه المتطلبات .

إن مجتمع الأمن ككل ، هو أفضل من يستطيع تحديد المصالح العالمية وطرق الحفاظ عليها . ومن ثم لا نقبل أن تحتل حفنة من الدول لنفسها الحق في اتخاذ قرارات لجميع الدول لمجرد أنها تملك معرفة علمية أعظم وموارد أكبر . إن نظام أنتاركتيكا تجربة في الإدارة الجماعية استهلتها منذ ثلاثة عقود مجموعة من الدول التي استوفت

معايير معينة حددتها بنفسها آنشد ، هي الدول الموقعة على معاهدة أنتاركتيكا . لذلك فإن نظام المعاهدة كما أشرنا في المناقشات السابقة ، لا يكفل ترتيبات لمنع القرار على الصعيد الدولي لمعالجة مسائل هي محل اهتمام عالمي واسع النطاق ، مثل مسألة أنتاركتيكا .

غير أنه فضلا عن هذه العيوب الموجودة في المعاهدة ، اهتدت أفرقة علمية وبيئية موثوق بها إلى وجود انتهاكات خطيرة لاحكام المعاهدة ، ولا سيما في مجال المحافظة على القارة . وتشتمل هذه الانتهاكات على عدم اتخاذ التدابير التنظيمية المناسبة لمكافحة حصاد حيوانات مستدقة من القشريات شبيهة ببرغوث البحر تمثل سلسلة الاغذية الرئيسية في أنتاركتيكا ، بما يتفق واتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في القارة المتجمدة الجنوبية (أنتاركتيكا) ، والصيد في المناطق المغلقة ، وإزاحة القمامة وتركها على قمم لا بد أن يمر عليه طائر البطريق للوصول إلى مواقع تشييد أوكاره ، وممارسات التخلص من النفايات على نحو غير سليم انتهاكا للمواد التي وضعتها أطراف المعاهدة لأنفسها ، وحوادث تسرب النفط من ناقلاته . وفي تقرير صادر في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، لممثل معهد للسياسات البيئية مقره في واشنطن ، هو "جمعية أصدقاء الأرض والمحيطات" ، يرد الإعراب في جملة أمور عن القلق العميق لأنه ، على خلاف كل الإدعاءات بوجود نظام تشغيل مرض ، لا توجد حتى الآن أي وكالة للحماية البيئية ، أو لجنة للمخالفات لإجراء تحقيقات موضوعية عن انتهاكات القواعد ، وتقديم تقارير عن الإجراءات اللازمة اتخاذ لإنفاذ تلك القواعد . وقد لاحظ التقرير أيضا انعدام المسؤولية العامة ، وأن الالتزام بإجراء البحوث العلمية لبلوغ المركز المطلوب للمشاركة فسي صنع القرار التزام ينطوي على ممارسة تمييزية ضد أطراف المعاهدة التي لا تشاء أن تبني محطة دائمة . وقد أدى ذلك ، طبقا لما جاء في التقرير ، إلى تركيز القواعد وتكرار الجهود البحثية في المناطق الجغرافية التي يسهل الوصول إليها ، مما نجم عنه حدوث آثار بيئية خطيرة وضارة في كثير من تلك المناطق . إن هذه الانتهاكات وحالات الإغفال الأخرى العديدة المدعمة بالوشائق تماما ، تبين بجلاء أن ترجمة اللوائح المكتوبة إلى تدابير فعلية عملية مستعصية في إطار نظام معاهدة معقد أملا بسبب مسائل السيادة الإقليمية .

وترى غانا أنه ، نظرا للتسليم واسع النطاق بأهمية أنتاركتيكا ، ينبغي تسيير إدارة واستخدام تلك القارة داخل إطار ميثاق الأمم المتحدة . وهذا يعني ضمنا تطبيق مبدأ التراث المشترك ، وهو المبدأ الذي يحظر بتأييد الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي . وفي اعتقادنا أيضا أن نهج التراث المشترك سيوقف ما يسمى بالدعوى الإقليمية والمطالبات المضادة التي لم تؤد إلا إلى الحيلولة دون اتخاذ التدابير الفعالة للرقابة على الأنشطة في أنتاركتيكا . وفي هذا الصدد ، نرى أن إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، وغيرها من اتفاقات الأمم المتحدة ذات الصلة ، أمثلة يمكن أن نسير على منوالها . ومن ثم ، فإننا نناشد الدول الصناعية الرئيسية التي امتنعت عن تقديم دعمها لعمل هذا الجهاز الحيوي للأمم المتحدة أن تعيد النظر في موقفها ، وأن تساعد على دفع أعماله إلى الامام بدلا من الموقف الذي اتخذته حتى الآن . وما زلنا نتابع باهتمام التصورات الآخذة في الظهور في شتى أرجاء العالم منذ اعتماد اتفاقية معادن أنتاركتيكا بمدد مسؤوليات الحكومات عن حماية البيئة الهشة في أنتاركتيكا . ونحن نرحب بهذه التصورات ، على الرغم من أنها لم تعالج بعد فيما يبدو اهتمامات البلدان النامية بإقامة ترتيبات عريضة القاعدة لإدارة أنتاركتيكا . إن اتفاقية المعادن في رأينا هي استمرار للوضع الراهن من حيث الجوهر . فهي تُبقي على الهيكل التقييدي المجحف لنظام الإدارة الحالي . وينبغي في حالتها ، كما في حالة معاهدة أنتاركتيكا التي نعت عنها ، وقف العمل بها أو تعديلها تعديلا جذريا لتلبية التطلعات المشروعة لأغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، التي لا تستطيع الانضمام إليها لصعوبة شروط التأهيل للعضوية التي سبق أن أشرنا إليها . وقد لاحظنا أيضا تزايد التأييد لغرض حظر على التعدين ، حتى فيما بين البلدان المصدرة التي وقعت بالفعل على الاتفاقية المعنية بتنظيم أنشطة الموارد المعدنية في أنتاركتيكا . ونأمل في أن يؤدي اجتماع سانتياغو الجاري إلى تمفية الجو بالنسبة لموقف الدول الأطراف في المعاهدة بشأن هذه القضية الهامة ، قضية صيانة أنتاركتيكا أو استغلالها .

وفي نظرنا مسألة أنتاركتيكا ، نجد أن استمرار ارتباط جنوب إفريقيا بالمعاهدة أمر لا يمكن أن نمر عليه دون تعليق . فعلى الرغم من المحادثات الجارية حول مستقبل ذلك البلد ، فإن الدعوة إلى طرد جنوب إفريقيا من عضوية معاهدة أنتاركتيكا لا تزال صحيحة في رأينا ولئن كانت حالة الطوارئ قد رفعت ، فإن قوانين جنوب إفريقيا لا تزال تبقي ١١ دعامة من الدعائم الـ ١٢ للفصل العنصري . فهناك قانون مناطق الجماعات ، وقانونا تشريعات الاهالي لعامي ١٩١٣ و ١٩٣٦ ، وقانون تسجيل السكان ، بالإضافة إلى القوانين الخاصة بإنشاء أوطان شتى ، وبالأمن الداخلي ، والإرهاب ، والأمان العام ، والمناطق الحضرية للاهالي وسلطات البانتوستانات ، وهذه مجرد أمثلة قليلة للتشريعات التي لا تزال تحرم أغلبية شعب جنوب إفريقيا من حقوقها المشروعة . والواقع أنه ليس من المستطاع الآن للأغلبية الساحقة من أبناء جنوب إفريقيا المنتمية إلى الجنس الاسود ضمان الانتفاع من موارد أنتاركتيكا لأن الأقلية البيضاء قد حكمت بأن يكون الأمر كذلك . لهذا نرى أنه إلى أن يحين الوقت الذي ينشأ فيه مجتمع ديمقراطي لا عنصري في جنوب إفريقيا ، فإنه يتعين علينا أن نواصل المطالبة بحرمان ذلك البلد من مزايا التمتع بعضوية المعاهدة وذلك كتعبير عن استنكافنا للفصل العنصري . فجنوب إفريقيا لم تكتسب حتى الآن ثقة العالم المطلقة فيها كدولة متحضرة ذات مشاعر إنسانية ، بحيث يمكن الاطمئنان إلى أنها لن تسيء استخدام المزايا التي تترتب على عضويتها في تلك المعاهدة . ولهذا السبب ننشد التفهم والتعاون من جانب أطراف المعاهدة .

وختاماً ، لا يزال وفد غانا يشاطر الاعتقاد بأنه لكي تحظى معاهدة أنتاركتيكا بالتأييد العالمي ، فإنه يتعين إعادة النظر في قواعدها التقييدية التي منعت أو صغرت على الأقل انضمام البلدان النامية إليها . وقد أوضحت مناقشاتنا السنوية حول مسألة أنتاركتيكا التحفظات القوية التي يبديها عدد كبير من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة حول معاهدة أنتاركتيكا . وسيستمر الإعراب عن هذه التحفظات ما دامت عضوية المعاهدة تظل قاصرة على دول بعينها وما دامت هيكلها التقييدية باقية . ولدى

احتفال أطراف المعاهدة بالذكرى السنوية الحادية والثلاثين لإبرام معاهدة أنتاركتيكا في عام ١٩٩١ يحدونا الأمل والرجاء في أن تحظى الأفكار والملاحظات المفيدة العديدة التي تطرح في هذه اللجنة وخارجها بالنظر الجاد من مقرري السياسة في الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا . وفي رأينا أن الالتزام الذي ينبغي أن يكون له الأهمية هو الالتزام بإقامة نظام للإدارة يتيح توسيع نطاق اشتراك المجتمع الدولي لا استبعاده . ويقتضي هذا وضع نظام للمعاهدة أكثر عالمية وأكثر انفتاحاً وأكثر استجابة للتطلعات المشروعة للجميع . إننا نرجو من أطراف المعاهدة أن ينظروا في اقتراحاتنا على هذا الضوء الإيجابي ، وأن يولوها فكرهم الجاد بدلاً من رفضها على أنها منغصات عابرة ليس إلا . إننا ، بوصفنا أمما ، يحق لكل منا أن تكون له مطالب على قدم المساواة في الكوكب الذي نعيش على ظهره . ولتحقيق ذلك نحن مستعدون للعودة إلى نهج توافق الآراء ، ونأمل في أن يتم النظر في مشروع القرار ذي الجزئين المطروح على اللجنة وأن يحظى بتأييد إيجابي ، وألا يسود الموقف المؤسف القائم على "عدم المشاركة" الذي اتسمت به عملية صنع القرار فيما يتعلق بهذا البند الهام في الدورات السابقة للجمعية العامة .

ولا بد من التأكيد بأن هدفنا هو انقاذ أنتاركتيكا وإدارتها والحفاظ عليها لكل مواطني العالم وللأجيال المقبلة . وفي عالمنا المتغير الذي تكتسب فيه المشاركة العالمية في معالجة القضايا المشتركة شرعية لا شك فيها ، لنكن غير كارهين للتغيير أو متمسكين بجمود ممارسات تقييدية قد يُرى أنها تفوح برائحة الاتجاهات القائمة على الهيمنة والغطرسة والهوى .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥